

احمد الهداوي

نحو مقاربة بديلة لتطوير السياسات الوطنية للشباب

يحظى الوطن العربي بفرصة استثنائية تتمثل بنسبة الشباب المرتفعة في نسيجه السكاني والتي تمثل بدورها إمكاناً تنموياً هائلاً إن أحسن استثمارها بالسياسات الصحيحة القادرة على إحداث نقلة تنموية. ولا يوجد أفضل من تجربة النور الآسيوية للتدليل على واقعية وجدوى توظيف هذه الطاقة الشبابية في مشروع تنموي شامل يحقق النقلة المنشودة لوطننا العربي على مختلف الصعد. وإن كان الوطن العربي قد حظي بالطاقة النفطية التي وفرت أداة هامة لتحقيق النمو في العديد من البلدان العربية تجاوزت من خلالها تحدي إنجاز البنى التحتية أوائل القرن المنصرم، فإن "الطاقة" الشبابية المتوفرة هي الطاقة ورأس المال الحقيقيين الذين نمتلكهما الآن لبناء البنية التحتية التنموية للعقول العربية الشابة المتمثلة بالإدارات ووضع السياسات السليمة للإستثمار بالقوى البشرية في مشروع تنموي نهضوي.

ورغم ان العديد من البلدان العربية تحت الخطى باتجاه الأستثمار في الشباب وإيلاء عناية أكبر لهذا القطاع الحيوي. إلا أن التغييرات المتسارعة والتحولت الدولية بفعل تداعيات العولمة والتغيرات الاقليمية والاقتصادية والسياسية تفرض جملة من التحديات التي تواجه الشباب العربي. إن هذه المداخله تهدف الى مشاركتكم جملة قضايا تتعلق بواقع مشاركة الشباب في المنظمات الشبابية الأهلية والرسمية في المنطقة العربية ومدى مساهمتهم في صياغة الخطط والمشاريع والسياسات المتعلقة بأدوارهم على الصعيدين الوطني والمحلي بمقاربة تحاول درس الفرص القائمة لمشاركة الشباب والعقبات التي تحول دون تطوير صيغ مؤسسية تقوم على شراكة حقيقية مع الشباب. كما ترمي هذه المداخله باتجاه تسليط الضوء على قصص نجاح ودروس يكمن الإستفادة منها في تحقيق شراكة حقيقية بين الشباب والمؤسسات التي تعنى بالتعاطي مع الشأن الشبابي إضافة الى التمهيد لرؤية بديلة لموضوع السياسات والإستراتيجيات الوطنية للشباب في مقاربة تحاول البناء على تجربة البلدان التي صاغت سياسات وطنية للشباب وكيفية تحسين أداءها، منطلقه من القناعة بأهمية ملكية الشباب أنفسهم لمحاور وخطط وآليات عمل السياسات الوطنية للشباب بوصفها وسيلة فاعلة لتقوية الحضور الأهلي والقدراتي للمؤسسات الشبابية في الوطن العربي.

الشباب والمشاركة: بين التنظيم و المؤسسية!

بعيداً عن الغوص في تعريفات ودلالات تعبير شائع كالشباب والمشاركة، فإنه من الضروري الإشارة الى ان تعبيرات من طراز "مشاركة الشباب" "إشراك الشباب" "دمج الشباب" "الشراكة مع الشباب" "إعطاء الفرصة للشباب" "الإستماع للشباب" "تمثيل الشباب" تستخدم غالباً للإشارة الى معنى متشابه يختلط على المستمع. مروحة التعبيرات تلك في الحقيقة ليست متشابه البتة في جوهرها، فكل منها يدل على مستوى مختلف من المشاركة. وسلم مشاركة الشباب يمنح الأفضلية للحالة التي يكون فيها الشباب قد بادر وخطط

وشارك قراره للكبار وهي حالة تفترض مشاركة حقيقية في السلطة (Power) والإدارة. على أن صور استخدام الشباب كواجهة أو التلاعب بهم والتحدث باسمهم أو تحفيظهم الدور الذي يجب ان يقوموا به كلها صور لا تعكس مفهوم "المشاركة" بأية حال. ولإن ما علق بتعبير الشباب والمشاركة انطلى في كثير من الأحيان على مشاهد سلبية تقوم من خلالها الإدارات والمؤسسات العاملة مع الشباب بممارسات بعيدة في حقيقتها عن اهداف ووسائل تحقيق مشاركة الشباب الحقيقية. فإنه ينبغي التأكيد عليه أن تعبیر الشباب والمشاركة يعني في حقيقة الأمر اهمية:

- امتلاك الشباب للحق والوسائل والقدرات للمساهمة في صنع القرار وإشراكهم في السلطة (المشاركة في السلطة بمفهومها الأوسع من الأسرة الى المدرسة والجامعة والجمعية... الخ).
- وجود الآليات والفرص التي تتيح المشاركة في تنفيذ وتطوير البرامج المتنوعة بما يضمن شراكة حقيقية من الشباب في التنفيذ كأداة وغاية للتنمية المجتمعية.
- مشاركة الشباب في تقييم ومراجعة البرامج وطرق مشاركتهم بما يضمن مرونة هذه الوسائل للتطورات والمتغيرات المتسارعة في الجسم الشبابي.

لقد شهدت الآونة الأخيرة تطورات ملحوظة على صعيد الحواضن المجتمعية لمشاركة الشباب، فظهر بوضوح أكبر مؤسسات مجتمع مدني تعنى بالأساس بالشأن الشبابي وهي ما يطلق عليه عادة "المؤسسات الشبابية" ويقصد بها المؤسسات المتعاملة مع الشباب أو المتعاطية مع الشأن الشبابي والتي يشارك بها الشباب كمنفذين ومستفيدين من البرامج التي تقدمها. وتمثل هذه المؤسسات إضافة الى نظيراتها الحكومية الحواضن الأبرز للعمل الشبابي وممارسته وقياس مشاركة الشباب ونتائجها.

إلا ان الأمر لا يقف عند هذا الإطار فقط، ففي كثير من الأحيان أسهم غياب او عدم نضج مجتمع مدني حقيقي أو ضعف الثقة في المؤسسات الموجودة او/و رغبة الشباب في الالتقاء خارج الأطر الرسمية واحجامهم في بعض الأحيان عن الإنضمام الى المؤسسات الحكومية أو الأهلية العاملة مع الشباب للعديد من الأسباب، كل ذلك من عوامل أسهمت وما زالت في نزوح الشباب الى طرائق ووسائل مبتكرة في المشاركة حيث ينشط الشباب في اعمال خيرية او ملتقيات الكترونية او أنشطة متنوعة بعيدة عن التوجيه المؤسسي. هذه الأطر يطلق عليها اسم مجموعات شبابية وهي أحد المظاهر المهمة للعمل الشبابي وإن كانت لم تحظى بنصيبها بعد من الإهتمام والدراسة. فهي في الغالب مجموعات تتشكل من عدد محدود من الشباب ولا تهدف بالضرورة الى إضفاء صيغة مؤسسية على عملها. وهذا ما يدعني الى التأكيد على عدم اهمال مثل هذه المجموعات من قبل المشتغلين بالشأن الشبابي، فهي وإن كانت لا تبرز بوصفها مؤسسات ذات هوية محددة، إلا ان لها قدرة كبيرة على جذب الشباب لسهولة العمل من خلالها وعدم وجود تبعات سلبية للمشاركة فيها خصوصاً إذا ما علمنا أن 22% و 17.3% من أسباب عزوف الشباب عن المشاركة يعود الى مناخات الإحباط وكثرة المشكلات على التوالي وفق دراسة أعدتها إدارة السياسات السكانية والهجرة في جامعة الدول العربية.

سياسات أم استراتيجية وطنية للشباب.. على المستوى الوطني أم على مستوى المناطق!

إذا كان الهدف الأسمى للسياسات الوطنية للشباب هو دعم جهود تمكين الشباب في بلد ما وتنسيق الجهود الوطنية للعمل مع الشباب من جانب، ورسم الوجهة التي يتطلع اليها من خلال شبابه الى الوصول اليها من جهة أخرى، فإن تجربة العديد من البلدان التي صاغت سياسات أو/و استراتيجيات وطنية للشباب تشير الى ان الكثير منها واجهت صعوبات جمة في مراحل صياغتها وتحديات وجيهة أثناء تطبيقها. فقد اصطدمت العديد من الإستراتيجيات التي تم صياغتها بتحدي عدم القدرة على تفعيل مشاركة حقيقية للشباب تتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تحكم عمل المؤسسات العاملة مع الشباب قبلها. وفي بعض الحالات ما كانت السياسات الشبابية الى إعادة جدولة وبرمجة لذات البرامج العتيقة التي استهلكت محلياً اللهم إلا بعد تغيير الغلاف الخارجي لها فهي في السابق كانت تتم دون "استراتيجية" ولكنها الآن باتت تشكل بتظايرها "استراتيجية للشباب"!! وهي حال من إعادة انتاج الذات وهي بكل حال بعيدة كل البعد عن ديناميكية الوسط الشبابي.

ما سبق ليس هجاءاً للتجارب الموجودة ولكن دعوة للتأمل لم تحق ما هو منشود منها. فقد عانت مشاريع بناء إستراتيجيات وطنية للشباب في البلدان العربية من الكثير من العقبات منها:

1. البدء مباشرة بالعمل على تطوير استراتيجيات قبل العمل على تطوير سياسة للشباب ترسم الخطوط العريضة للسياسة الدولة للعمل مع الشباب والوجهة التي تذهب إليها الدولة بالتوازي مع باقي خططها الإستراتيجية (Strategy Vs. Policy)
2. ضعف الهياكل وكفاءة الكوادر العاملة في الوزارات المعنية بالعمل مع الشباب وأهمها وزارات الشباب على حمل البرامج التي تحتويها الإستراتيجية.
3. جمود برامج العمل المتضمنة بالإستراتيجية الوطنية للشباب والتي يذهب بعضها الى حد تحديد الأنشطة الواجب تنفيذها على مدى ثلاث وفي أحيان أخرى خمس سنوات. برامج بهذا الطول والجمود ضارة جداً في الإستراتيجية لكونها لا تتماشى مع حجم التغيير والتطور السريع الذي نشهده إضافة الى أنها تضيء شعوراً بالملل لدى الشباب فالبرامج باتت معروفة ومكررة في كثير من الأحيان.
4. غياب نوافذ تمويلية في العديد من الإستراتيجيات التي تستهدف الشباب وعدم تفعيل حضور المجتمع المدني في الشراكة والتنفيذ ترك شعوراً بأن المشاركين والمشاركات لا يمثلون أكثر من "كومبارس" في الأعداد المطلوبة لكل نشاط ولا يسهم بخلق حراك مدني شبابي يعزز مفهوم العمل التطوعي والمشاركة والمواطنة. فعلى الدولة واجب يجب ان تأديه لشبابها ولكن هذا الدور يتعدى المفهوم الأبوي للرعاية، فالمقصود هنا هو واجب الدولة على خلق ظروف مساهمة لمشاركة الشباب وتمكينه، وبما يحتويه ذلك من مشاركة الشباب في الإدارة.

5. تطوير وتنفيذ الإستراتيجية بمركزية والإخفاق في ملامسة الحاجات الملحة للشباب على مستوياتهم المحلية أو مراعاة الإختلافات في موارد وطبيعة المناطق المختلفة.

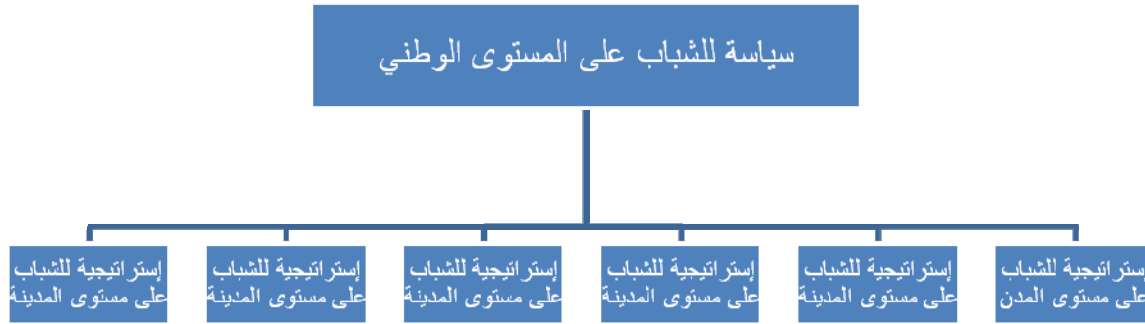
لعل هذه الأخيرة تمثل تحدياً ماثلاً امام الإستراتيجيات الشبابية على المستوى الوطني. فالتحدي يكمن في مدى قدرتها على مخاطبة حاجات الشباب ورغباتهم المتنوعة (Thematically) وفي الآن نفسه مراعاة التباعد الجغرافي بين المدن والمحافظات المتباعدة (Geographically). إن هذه العقبة سببت في العديد من الحالات نزوحاً مركزياً نحو العاصمة والمدن الكبيرة لمعظم البرامج والنشاطات النوعية بما ينتجه ذلك من إقصاء ضمنى للشباب في المحافظات البعيدة تبعاً لصعوبة التنقل ولعوامل أخرى.

ولكن هل يعني هذا عدم الحاجة سياسات واستراتيجيات للشباب؟ الجواب قطعاً لا، فالحاجة ملحة الى وجود هذه السياسات والإستراتيجيات. فلننظر الى تجارب دول كفرنسا واليوسنة سلوفينيا، وأنا أحاول هنا رصد المقاربة التي استخدمتها هذه البلدان والتي تؤكد على أهمية وجود إستراتيجيات للشباب ولكن التحفظ هو على كونها إستراتيجيات وطنية بمحيط عملها! دعونا ننظر الى الأمر من زاوية أخرى، فإذا استقرينا على ان القصد من وراء مشاريع الإستراتيجيات هي لتفعيل مشاركة الشباب وتمكينهم ولتقديم رؤية واضحة لنماء الشباب في بلد ما لتوفير إطار لكافة الجهود في ميدان العمل مع الشباب وتنسيق هذه الجهود وتعظيم أثرها. أقول هنا إن كانت هذه هي المعاني الرئيسية خلف الحماسة لتطوير إستراتيجيات وطنية للشباب. فالدعوة هنا هي الى أهمية ان تكون هذه الإستراتيجيات على مستوى مناطقي محلي لا وطني وذلك لتجاوز ما تقدم من عقبات وسقطات واجهة صياغة وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشباب. بالمعنى نفسه نؤكد على أهمية تطوير "سياسات" للشباب على المستوى الوطني تشير الى الخطوط العريضة والإتجاهات الأساسية في الدولة ولكن على ان يتم تفعيل "الإستراتيجيات" على المستوى المحلي ومسوغات ذلك:

1. إن حاجات الشباب في المناطق الجغرافية المتقاربة يغلب عليها التشابه مما يجعل من صياغة برامج على الأطر المحلية أكثر ملائمة واستجابة الى شباب المنطقة ذاتها ومميزاتها الفريدة. إن العمل على المستوى المحلي من شأنه أن يضمن تجاوز عقبة التوزيع الجغرافي والنوعي للنشاطات.
2. لتحقيق عدالة في توزيع الأنشطة والبرامج الشبابية في الدولة.
3. توسيع قاعدة المشاركة وشمولها لكافة شباب الدولة عبر تفاعلهم ومشاركتهم في تفاصيل حياتهم اليومية والقرارات المحلية.
4. لتقوية المجتمع المدني على المستوى المحلي وتحفيز تشكيل مجموعات ومؤسسات شبابية بما يعزز حضور المجتمع المدني كقناة مهمة لمشاركة كافة المواطنين والمواطنات. فوجود مجتمع مدني قوي ضمانة لنمو وتقوية جميع حلقات المشاركة حتي بعد عمر الشباب.
5. لتجاوز عقبة التنقل وحركة الشباب للمشاركة في الأنشطة الإعتيادية التي ينبغي ان لا تتطلب مجهود وتكلفة في التنقل للمشاركة بها.

6. تحفيز الشباب والإستفادة من إضافتهم الفريدة للمشاركة في صياغة وتنفيذ الأجندة التنموية المحلية في المدينة او المحافظة.

7. تحقيق فاعلية أكبر لحضور الشباب في مدنهم عبر تمكين حقيقي لهم وخوضهم غمار تجربة العمل العام والمشاركة بأطر تضمن لهم شراكة حقيقية في صنع القرار وتنفيذه ومراقبته.



إن صياغة سياسة شبابية على المستوى الوطني كخطوة ارتكازية لتطوير استراتيجيات شبابية يلزمه وجود إرادة سياسية حقيقية تضمن الدعم المطلوب لتطوير وتنفيذ المشروع وما يتبعها من ضرورة تحقيق شراكة حقيقية بين مؤسسات الإدارة والحكم المحلي (البلديات، مديريات الوزارات على المستوى المحلي، مؤسسات المجتمع المدني... الخ) في تطوير الإستراتيجية المحلية للشباب في ضوء السياسة الوطنية للشباب المتفق عليها وطنياً وبشراكة كاملة مع الشباب.

إن السياسة العامة للشباب يجب ان تصاغ بحوار وطني شبابي جامع يأخذ بالإعتبار رسم الخطوط العريضة لما ترنو الدولة لتحقيقه من نهضة شبابية شاملة وأن تتضمن مؤشرات لقياس ورصد الأداء. ومن الضروري ان تأتي السياسة الوطنية للشباب كنتويج عبر قطاعي ينسق فيما بين الإستراتيجيات الموجودة في مختلف القطاعات ويسلط الضوء على الإستثمار في الشباب في كافة البرامج الوطنية الأخرى، فمن نافل القول هنا ان نذكر بأن الشأن الشبابي لا يمكن أن تضطلع به جهة واحدة أياً كانت، فالحاجة هي لتنسيق الجهود المختلفة بقلب واحد يضمن تناسق العمل.

عشرة عناصر لنجاح الإستراتيجيات الشبابية على المستوى المحلي:

إن كان في الحقيقة لا يوجد وصفة واحدة لضمان نجاح الإستراتيجيات المحلية فهي معتمدة على عوامل تختلف باختلاف الدولة، إلا انه يمكنني أن أذكر عشرة عناصر من شأنها تقدم نموذج عصري متماسك لمشاركة الشباب في إستراتيجيات على مستوى مدنهم:

1. الإستراتيجية الشبابية هي مشروع وعليه فالحاجة لوجود مدير/ة مشروع وفريق يتولى الإجراءات الإدارية تمثل وصفاً فعالة لضمانة انسيابية العمل واستمرارية التنسيق.
2. هيئة استشارية شبابية تعمل بالتوازي مع المجلس المحلي ولديها ممثلين يشاركون المجلس المحلي صياغة القرارات ويعكس رؤية الشباب للقضايا المختلفة خصوصاً القضايا التي تمسهم.
3. تعاون عبر قطاعي بين الجهات المختلفة في المدينة (بافتراض وجود مجلس بلدي يضم إضافة الى الممثلين المنتخبين عن المدينة مدراء ومسؤولي الدوائر المختلفة الحكومية والأهلية) وهو ما يسمى في بعض البلدان المجلس الإستشاري للمحافظة.
4. خطة عمل من إدارة الشباب في المدينة تبنى بناءً على دراسة وافية لحاجات الشباب في المدينة. وفي هذا الإطار فمن الممكن البدء بمسح عام يعطي حقائق رقمية لإتجاهات الشباب في المدينة وواقعة ويمهد لتحليل نوعي لفهم أعمق لخصائص الشباب وممارساته والتحديات التي يواجهها. نتيجة هذا البحث يجب أن ينتج عنها برنامج عمل مدروس يتضمن برامج وأنشطة استجابة لواقع شباب المنطقة حيث يجب ان يبنى برنامج العمل بتوافق وتوزيع أدوار ومسؤوليات بين الجهات الشريكة.
5. نافذة تمويلية لمشاريع الشباب المقدمة من المؤسسات الشبابية او المجموعات الشبابية الناشطة وأن لا تقتصر البرامج والأنشطة على ما هو وارد في النقطة (4). فأهمية مبادرة الشباب والمؤسسات الشبابية الى تنفيذ مشاريع وإمكانية تمويل هذه المشاريع من مخصصات ترصد تحت باب "نافذة تمويلية لمشاريع الشباب" من شأنه أن يضيء بعداً مهماً وديناميكياً للإستراتيجية ويضمن تحقيق ملكية جماعية من المجتمع لاستدامتها وتنفيذها.
6. بنية تحتية ملائمة للعمل الشبابي ولتنفيذ الأنشطة والبرامج الشبابية تستطيع استيعاب الحراك الشبابي الناشئ وتوفير الحاضن للبرامج والأنشطة المتنوعة.
7. الترويج الإعلامي للإستراتيجية على المستوى المحلي وتوفير المعلومات المتعلقة بكيفية مشاركة الشباب من خلال حملات تضمن التواصل مع الشباب باستخدام وسائل متنوعة وبتوظيف سليم للفرص التي يقدمها التطور التكنولوجي السريع على شبكة الإنترنت.
8. بحوث ودراسات عن الشباب تعطي صورة بحثية عن اتجاهات الشباب لما لها من أهمية في تحقيق وعي علمي مدروس يمنح الفرصة لصانع القرار والعاملين مع الشباب على صياغة برامج قريبة من واقع وتطلعات الشباب.
9. شراكة كاملة مع مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ والمراقبة. فالمجتمع المدني هو أحد وسائل وغايات التنمية المرجوة من السياسات والإستراتيجيات الشبابية.
10. تشجيع برامج التبادلات الشبابية على المستوى الوطني والأقليمي والدولي. وتكمن أهمية ذلك في توفير فرصة للتعلم واكتشاف الآخر والتعرف على الثقافات المتنوعة لما من ذلك من أثر إيجابي على شخصية الشباب وإدراكه ونمائه.

ولضمان تحقيق السياسة الوطنية للشباب أهدافها، فإنها ينبغي أن تقدم مجموعة برامج وطنية الطابع في الوقت ذاته. فإذا كانت هذه المقاربة في النظر الى السياسات الوطنية للشباب تولى تركيزاً لتطوير القدرات المحلية عبر إستراتيجيات محلية للشباب يشرف عليها وينفذها الشباب أنفسهم، إلا أنها في الوقت ذاته تشدد على أهمية وجود برامج وطنية للشباب تستهدف مجالات متنوعة تتكامل بدورها مع الإنجاز المتحقق في المدن والمحافظات لتضمن تكامل أكبر في التنمية الشبابية على المستوى الوطني.

إن هذه المداخلة توصي بالحاجة الى ضرورة إيجاد وصفا عربية لإيجاد برنامج عمل للشباب العربي في ضوء برنامج العمل العالمي للشباب ولكن مع إيلاء عناية أكبر لخصوصية المنطقة العربية وحاجاتها الملحة. وعليه فينبغي تطوير دليل عربي لتطوير سياسات وإستراتيجيات شبابية يراعي النموذج المقدم أعلاه بما لذلك من أهمية في تنمية الشباب والمجتمع المدني وإستثمار للنافذة الديمغرافية التي نعبر بها. ولكون موضوع الاجتماع يركز على برنامج العمل العالمي للشباب فينبغي التذكير هنا ان أحد الجوانب التي ما زلنا نلاحظها عند الحديث عن الاهداف الانمائية الالفية او برنامج العمل العالمي للشباب هو عدم ملامستها المباشرة لطبيعة التحديات العربية! اذ ان هنالك شعور عام ان هذه الاهداف والمؤشرات تصلح لكسب التأييد في إفريقيا وفي أماكن أخرى بالعالم التي تشكل فيها قضايا الجوع والفقر أشكال بالغة في الحدة بينما أن المنطقة العربية تأخذ فيها تحديات البطالة والتشغيل والمشاركة لشريحة الشباب شكلاً آخر يمثل إحتقناً مجتمعياً عبر عنه شباب مصر وتونس وليبيا مؤخراً بلغة جديدة ستلمي علينا دراستها ملياً وإعادة ترتيب خططنا. فالآن بالتحديد أصبح علينا كباحثين ومعنيين بهذا الشأن أن نتعلم بسرعة وأن نستجيب بسرعة أيضاً لكيفية الاستثمار في التحولات الكبرى التي يقودها الشباب العربي والسعي الى فرضها على أجندة وأدبيات العمل الشبابي الدولي.

وأختم بالتأكيد أن الضامن الوحيد والعنصر الاساس الذي من شأنه إنجاح العمل الشبابي والبرامج الشبابية التي تهدف الى تمكين الشباب هو إيجاد مناخ من الحرية والعدالة الإجتماعية فبدونها سيبقى المحيط العام للعمل الشبابي والتنموي قاصراً عن تحقيق اهدافه.